Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 10 (2024) • P: 119 - 112
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

Modern digitization and its expected impact on the efficiency of Islamic financial transactions in Libya

Mrs. Hamida Abdel Aziz Ali Islio[1], Dr. Muhammad Ahmed Ali Dabou*[1]

[1] Faculty of Economics and Accounting Murzuq | Fezzan University | Libya

Received: 29/08/2023

Revised: 10/09/2023

Accepted: 10/10/2023

Published: 30/08/2024

* Corresponding author: moh.dabu@sebhau.edu.ly

Citation: Islio, H. A., & Dabou, M. A. (2024). Modern digitization and its expected impact on the efficiency of Islamic financial transactions in Libya. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 8*(10), 112 – 119. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E290823

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This research paper discusses the need of Islamic banks to follow a modern electronic digitization system, free of suspicion and legal warnings in their Islamic financial transactions, to show their true potential in meeting the needs of customers of electronic development, and in the direction of keeping pace with modern technology witnessed in the world.

The results showed that the establishment of Islamic banks in Libya needs a tight strategy based on the provisions and rules of Islamic Sharia, to keep pace with modern technological developments, represented in modern electronic digitization, which meets the needs of customers, as well as the lack of awareness of the capabilities that distinguish Islamic banks in their ability to deal with any advanced electronic system. accident.

Keywords: modern electronic digitization, Islamic banks, Islamic financial transactions.

الرقمنة الحديثة وأثرها المتوقع على كفاءة المعاملات المالية الإسلامية في ليبيا

أ. حميدة عبد العزيز علي إسليو[1]، الدكتور / محمد أحمد علي دابو*[1]

[1] كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق | جامعة فزان | ليبيا

المستخلص: تناقش هذه الورقة البحثية حاجة المصارف الإسلامية إلى إتباع نظام رقمنة إلكتروني حديث، خالٍ من الشبهة والمحاذير الشرعية في معاملاتها المالية الإسلامية، وتهدف إلى بيان كفاءتها وفاعليتها في تلبية احتياجات عملاء التطور الإلكتروني، وفي اتجاه مواكبة التكنولوجيا الحديثة التي يشهدها العالم.

أظهرت النتائج أن إنشاء المصارف الإسلامية وفتح النوافذ والشبابيك في ليبيا بحاجة إلى إستراتيجية محكمة مبنية على أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية لمعاملاتها المالية، لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، المتمثلة في الرقمنة الإلكترونية الملبية لاحتياجات العملاء، وكذلك قلة الإدراك بالإمكانات التي تميز المصارف الإسلامية بقدرتها على التعامل مع أي نظام إلكتروني متطور حديث.

وجاءت التوصيات بوجوب وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة للنوافذ والشبابيك الإسلامية المفتوحة في المصارف التقليدية، لإظهار كفاءة المعاملات المالية بالرقمنة الحديثة، ولضمان نجاحها واستمراريتها.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة الإلكترونية الحديثة، المصارف الإسلامية، المعاملات المالية الإسلامية.

المقدمة

لتلافي الأزمات المالية والخسائر الكبيرة للمؤسسات المالية في العالم، لابد من وجود نظام مالي حقيقي وقوي، يرتكز على قواعد وأحكام ضابطة في معاملاته وتطبيقاته، وهذا النظام تقدمه المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة المرتكزة في مضمونها على أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

والعالم اليوم بتطوره الحديث والمستمر في مجال التكنولوجيا الرقمية، أدى إلى إحداث تغيير في الطريقة التي تعمل بها المصارف التقليدية في معاملاتها المالية، وذلك بظهور خدمات مصرفية تُقدم دون اللجوء إلى الفروع المصرفية، والتي قدمت أسلوباً متطوراً وجديداً في الخدمات المصرفية وإنجاز معاملات مالية مصرفية سريعة، وهذا التطور الجديد في تقديم الخدمات لبى احتياجات قاعدة كبيرة من عملاء التطور الحديث ذو قدرات ذكية ومتميزة في استخدام التكنولوجيا الرقمية.

يحتاج العمل بنظام الصيرفة الإسلامي في الدول العربية والإسلامية، إلى وضع إستراتيجيات جديدة بقواعد وأحكام شرعية إسلامية، لتبني هذا التطور التكنولوجي والمتمثل في نظام الرقمنة الإلكترونية الحديثة، كخطوة لإبراز القدرة على تبني هكذا أنظمة متطورة، وخدمة العملاء المسلمين في جميع أنحاء العالم، وجذب عملاء آخرون من لهم الرغبة في التعامل بنظام الصيرفة الإسلامي.

وعند إنشاء نظام صيرفة إسلامي في ليبيا لابد من وضع خطط وقواعد تشريعية ثابتة في تقديم معاملات مالية ومنتجات مصرفية بكفاءة وفاعلية، بنظام رقمنة إلكتروني حديث، اختصاراً للكلفة والبرنامج التوعوي الكبير الذي يأخذ الوقت والجهد.

مشكلة البحث:

بعد النجاحات المحققة في العديد من الدول العربية والإسلامية، تعاظمت فكرة التعامل بنظام الصيرفة الإسلامية وإدخالها في بيئات عمل المؤسسات المالية، باعتبارها إحدى المؤسسات المالية الإسلامية.

ويحتاج نظام الصيرفة الإسلامي إلى عملية التحول الكامل أو الإحلال كإدارة وعمل مستقلين، وليس التكامل مع نظام الصيرفة التقليدي لأن لكلا النظامين أحكامه وضوابطه المختلفة.

ولكن تطبيق فكرة التعامل بنظام الصيرفة الإسلامي في حاجة إلى تكنولوجيا إلكترونية متطورة للتعريف به وبمعاملاته المالية وتطبيقات منتجاته، ومن هنا نتسائل عن مدى كفاءة وفاعلية العمل بنظام رقمنة إلكتروني حديث خالي من الشبهات والمحاذير الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية؟.

الدراسات السابقة:

1. دراسة بن عيشونة رفيقة، صدقاوي صورية، 2021:

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية، وأهميتها في خدمة المسلمين في العالم.

بينت النتائج أن إستخدام التكنولوجيا المالية يساهم في زيادة مستوى الشمول المالي، كذلك لديها مجال كبير للنمو مع فرص معالجة كبيرة في عدة مجالات.

2. دراسة Assunta Di Vaio, and others 2023:

تهدف الدراسة إلى تقديم نظرة عامة شاملة عن المعرفة الصناعية، والرقمنة كعناصر تمكين رئيسية لتحسين (SCM) سلسلة التوريد والأداء المستدام.

أظهرت النتائج أن هناك مرونة للأداء المستدام مع تطوير إطاراً مفاهيمياً للمعرفة الإصطناعية والرقمنة في SCM في تحقيق نماذج الأعمال لزيادة المساءلة والأداء المستدام.

3. دراسة Mohammad Abdul Matin Chowdhury, Razali Haron2021:

تهدف الدراسة إلى قياس كفاءة ونمو إنتاجية المصارف الإسلامية.

أظهرت النتائج عن وجود تحسن في الكفاءة والتقدم في الإنتاجية في المصارف الإسلامية.

4. دراسة Natalie Schoon2013:

هدفت الدراسة إلى بيان إختلاف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية.

أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تختلف في نواحي كثيرة عن التقليدية وأن كفاءة واستقرار المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية تستحق المزيد من البحث لا سيما أن المصارف الإسلامية أقل كفاءة من حيث التكلفة لكنها تحافظ على جودة أصول أعلى، كما قُرر أنه خلال الأزمة المالية كان أداء المصارف الإسلامية أفضل من نظيرتها التقليدية.

التعليق على الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات السابقة لتحديد واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية، وتقديم نظرة شاملة عن المعرفة الصناعية والرقمنة لتحسين سلسلة التوريد والأداء المستدام، وقياس كفاءة نمو وإنتاجية المصارف الإسلامية وإختلافها عن التقليدية.

أما عن هذا البحث العلمي فهو يظهر أهمية الرقمنة الإلكترونية الحديثة للمصارف الإسلامية، وكفاءة المعاملات المالية الإسلامية بالعمل بها.

الأهداف:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى إظهار كفاءة وفاعلية المعاملات المالية الإسلامية بالعمل بنظام الرقمنة الحديث وذلك:

- للتعريف بالمعاملات المالية الإسلامية وتطبيقات منتجاتها وفقاً للأحكام والضوابط الشرعية.
- تطبيق نظام الرقمنة الحديث بمعزل عن الشبهات والمحاذير الشرعية.

الأهمية:

يبحث العالم اليوم عن نظام مالي قوي وحقيقي، لتلافي خسائره وأزماته المالية، وظهور النظام المالي الإسلامي في غالبية الدول العربية والإسلامية، ونجاحاته المتحققة وقدرته على التعاطي مع الأزمات المالية، جعله ملفتاً للعالم، لذلك برزت أهمية هذا النظام المؤسسي المالي الإسلامي، وكيف يمكن العمل به وتطبيقه وفقاً للأحكام والضوابط الشرعية، كذلك إيصاله للعالم عن طريق أنظمة إلكترونية حديثة خالية من الشبهات والمحاذير الشرعية.

منهج البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، لدراسة هذه الظاهرة التنبؤية لوجود إرتباطات لمجموعة المتغيرات المكونة للظاهرة.

الفرضية:

الرقمنة الإلكترونية الحديثة تؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية المعاملات المالية الإسلامية وتطويرها ما لم يشوبها شبهات ومحاذير شرعية.

المبحث الأول: طبيعة المعاملات المالية في المصارف الإسلامية

أولاً: المصارف الإسلامية كمؤسسة مالية:

تختلف المؤسسات المالية من حيث طبيعة النظام أو النشاط الذي تقدمه، فإذا وافق هذا النظام أو النشاط قواعد الشريعة الإسلامية، فإنه يسمى بمؤسسة مالية إسلامية. ومن أهم المؤسسات المالية الإسلامية المصارف الإسلامية، وهي مؤسسة مالية تمارس الأعمال المصرفية والاستثمارية المختلفة بما يتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

1- طبيعة أعمال المصارف الإسلامية:

طبيعة المصارف الإسلامية على مختلف تعاملاتها، سواء أكانت معاملات مالية، خدمات مصرفية، استثمار، خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، ويجب أن يكون للمصارف الإسلامية إدارة وهيئة رقابة شرعية مستقلة، بحيث يقدموا الآراء والقرارات الشرعية المناسبة بما يخص جميع المعاملات المصرفية المعمول بها، كذلك أي تطور يناسب الأحكام والضوابط الشرعية.

وفكرة المصارف الإسلامية ليست بالجديدة على الدول العربية والإسلامية، وتكمن صعوبة تنفيذها في إتخاذ الإجراءات الصحيحة وتطبيقها بما يتوافق مع الأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية لتأثر هذه الدول بالطريقة التقليدية المتبعة والمعمول بها في جميعها.

2- آليات عمل المصارف الإسلامية:

أ- منع التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً، أي المحافظة على وظيفة المال كوسيلة للتعامل وليس ثمناً للأموال، وضماناً للإستقرار المالي.

ب- الاستثمار الحقيقي للنقود، بتحويل الأموال المستثمرة لمشروعات حقيقية منتجة، وتحقق منافع خاصة وعامة بالضوابط الشرعية.

ج- التشارك في الربح والخسارة (الغنم بالغرم)، بتصحيح خطأ تحميل الخسارة لطرف على حساب الآخر.

د- تنمية المجتمع بمشاركة أفراده والمصرف الإسلامي (مدخرات واستثمار) بما يخدم التنمية الإقتصادية للدولة.

ثانياً:- مفهوم المعاملات المالية الإسلامية وأنواعها:

المعاملات المالية هي نظام تتبعه المصارف الإسلامية يتفق مع الأحكام والضوابط الإسلامية، وتخضع عملياته لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

والمعاملات المالية الإسلامية تتجنب أي تعامل يقود للربا وتستبدله بمعاملات شرعية وفقاً لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وتحقق المشاركة مع العملاء والمستثمرين في إطار تشريعي يقود لتحقيق النماء الإقتصادي.

والمعاملات المالية الإسلامية إما، معاملة استثمار أو تمويل أو إجارة.

ثالثاً:- الضوابط الشرعية في المعاملات المالية:

تلتزم المعاملات المالية بأحكام وقواعد شرعية ثابتة مستمدة من مصادر التشريع الإسلامي، وتميزت بهذا عن غيرها من المعاملات المالية في طبيعتها وأهدافها وضوابطها.

ومن أهم الضوابط الشرعية للمعاملات المالية ما يلي:-

1. الضابط العقائدي.
2. الضابط الأخلاقي.
3. الضابط التشريعي.

رابعاً:- وجه الإختلاف لأساس المعاملات المالية للمصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية:

تتميز المعاملات المالية الإسلامية عن المعاملات المالية التقليدية بأن للأولى، أحكاماً وضوابط شرعية وأخلاقية، وخلوها من الشبه والمحاذير الشرعية، لذا تستطيع التعامل مع العملاء المتطورين إلكترونياً، والذين يطالبون بالوصول المباشر والإستجابة الفورية لاحتياجاتهم دون الحاجة إلى الذهاب للمصارف، بإعتمادهم الكبير على النظام الإلكتروني الحديث في هواتفهم المحمولة، وهذا ما يوفره نظام الصيرفة الإسلامية.

وتختلف الصيرفة الإسلامية عن التقليدية بدخولها كمؤسسة مشاركة علمية وعملية في معاملاتها المالية الكبيرة وصولاً إلى أصغر المدخرات مع العملاء والمستثمرين، وفي الجدول التالي بيان ميزة المعاملات المالية للمصارف الإسلامية عن التقليدية:

جدول يوضح أوجه الإختلاف بين المعاملات المالية الإسلامية عن المعاملات المالية التقليدية

من حيث	المعاملات المالية الإسلامية	المعاملات المالية التقليدية
الأخلاق	ضابط للمعاملات المالية الإسلامية.	كأحد متطلبات المعاملات المالية التقليدية.
المرونة	المرونة العالية في التعامل مع العملاء لأصغر المدخرات، وصغار المستثمرين.	سقف محدود في التعامل مع العملاء.
الاستثمار	الاستثمار والتمويل حسب الضوابط الشرعية.	منح قروض مقابل فائدة.
المعاملة المالية	الدقة في المعاملات المالية لإستنادها على قواعد شرعية.	الدقة في المعاملات المالية لتحقيق أعلى عائد.
الربح	التدرج في تحقيق الربح.	الوصول المباشر إلى أعلى ربح.
الإستمرارية	مبدأ المشاركة (الغنم بالغرم) في جميع المعاملات المالية يمنحها النمو وتخطي الأزمات المالية.	صعوبة تخطي الأزمات المالية لأن النمو يتوقف على الفائدة من الإقراض.

المبحث الثاني: الإتجاهات الحديثة للمصارف الإسلامية

أولاً:- الرقمنة الإلكترونية الحديثة من منظور إسلامي:

تفرض الطلبات المتزايدة للعملاء والمستثمرين، السرعة والدقة والكفاءة في إنجاز معاملاتهم المالية، مع الإنتشار الكبير والواسع لمختلف وسائل الإتصال الحديثة والمتطورة ورقمنة العمليات.

والمصارف الإسلامية من أساسيات معاملاتها المالية أنها تقدم منتجات مالية ذات مرونة عالية، تواكب التطور في كل وقت على حسب تطور التحديثات الإلكترونية، ما لم تخالف هذه التطورات الإلكترونية الضوابط الشرعية.

ولكي تتمكن المصارف الإسلامية من إيصال الفكرة من منظومتها المالية، فلا بديل من إستخدام منظومة الرقمنة الحديثة في معاملاتها المالية للتعريف بمنتجاتها المالية، ومن ثم تقديمها بكفاءة وقدرة عالية في السوق المالي، لما تحمله هذه المنتجات من معايير وضوابط شرعية تمكنها من التطور والمنافسة ومن ثم تحقيق الأرباح.

والمرونة العالية التي تتميز بها منتجات الصيرفة الإسلامية، جعل لها القدرة على العمل مع أي تطور رقمي إلكتروني.

ولا يمكن لمن يتبنى فكرة إنشاء المصارف الإسلامية العمل بمعزل عن التطورات الحديثة، لأن المنتجات الإسلامية تتطور بتطورات البيئة التي حولها، إذاً فإن الخلل ليس في المنظومة المالية الإسلامية بل في من يتبنى فكرة إنشائها وتطبيقها.

ثانياً:. الرقمنة الحديثة وخلوها من الشبهات والمحاذير الشرعية:

الرقمنة الحديثة عبارة عن تطبيقات وعمليات مختلفة ومنتجات ونماذج أعمال ذات تقنية إلكترونية عالية، يمكن إستخدامها في المعاملات المالية، والتي لها تأثير على جودة المعاملات، وهي توجه حديث للصيرفة الإسلامية في معاملاتها المالية مستندة على أن " الإسلام لا يمنع تطوير الوسائل المستخدمة ما لم يكن فيها شبهات ومحاذير "، والشبهة هي: معاملة إسلامية تحتوي على محذوراً شرعياً.

ومن مزايا الرقمنة الحديثة للمعاملات المالية الإسلامية:

1- سهولة الإستخدام.
2- السرعة في التعامل.
3- إنخفاض التكلفة.
4- الإنجاز في الوقت المحدد: المحافظة على الوقت وعدم إهداره، وهذا ما تحث عليه الشريعة الإسلامية في إنجاز المعاملات المالية.
5- تحسين كفاءة العمل.
6- جودة المنتجات المقدمة وتبسيط الإجراءات.

ثالثاً:. أهمية الرقمنة الحديثة للمعاملات المالية الإسلامية:

المعاملات المالية الإسلامية هي معاملات حقيقية، وبهذا لا يُمنع تقديمها بالرقمنة الإلكترونية الحديثة، ولأن من صميم تطورها ونجاحها سرعة التعامل بها من قبل العملاء والمستفدين على إختلافهم ما لم يشوب هذه الرقمنة شبهات ومحاذير شرعية.

ولم يعد إستخدام الرقمنة الحديثة خياراً، بل أصبح ضرورة للمعاملات المالية الإسلامية يفرضها العملاء المتطورون، كذلك الوصول إلى المجتمعات في جميع أنحاء الدولة دون تكلفة، بأساليب الرقمنة الإلكترونية الحديثة.

والمعاملات المالية الإسلامية إذا أُنجزت بالضوابط الشرعية، فإن إنجاز معاملاتها بتكنولوجيا الرقمنة الحديثة تقضي على الكثير من المعوقات والصعوبات:

- كالحد من المخاطر الإلكترونية.
- تؤدي إلى النمو والربح المالي.
- المرونة لمنتجاتها المالية .
- الإستدامة المالية.

رابعاً:. المعاملات المالية الإسلامية وكفاءة فاعليتها بالعمل بنظام الرقمنة الإلكترونية الحديثة:

بما أن الصيرفة الإسلامية في ليبيا أُنشئت حديثاً، ولا توجد لها إدارة أو رقابة شرعية منفصلة عن النظام التقليدي، وليس لها عمق تطبيقي وإجراءات تنفيذية فعلية، فإنه تم دراسة وتحليل الفرض بتقسيمه إلى ثلاث نقاط هي كالتالي:.

1- تبني فكرة الرقمنة الإلكترونية الحديثة في الصيرفة الإسلامية في معاملاتها المالية وتقديم المنتجات.
2- كفاءة وفاعلية التعامل بالرقمنة الإلكترونية الحديثة في المعاملات المالية الإسلامية.
3- الأثر الإيجابي من تقديم المنتجات المالية الإسلامية بالرقمنة الإلكترونية الحديثة لنظام الصيرفة الإسلامي.

1- تبني فكرة الرقمنة الإلكترونية الحديثة في الصيرفة الإسلامية في معاملاتها المالية وتقديم المنتجات.

منذُ ظهور المصارف الإلكترونية منتصف التسعينات، أحدث إرباكاً للصيرفة التقليدية والإسلامية، لميزة إنخفاض كلفتها التشغيلية، وقدرتها على الوصول واكتساب قاعدة كبيرة من عملاء يبحثون عن خدمات سريعة في أي وقت، ومن أي مكان يتواجدون فيه، إضافة إلى دقة وسرية المعلومات في المعاملات المتعلقة بمعاملاتهم المالية.

ولاتزال فكرة المصارف الإسلامية الليبية والتعامل معها محدود، لحداثة العمل بنظام الصيرفة الإسلامي، فبدأت بفتح نوافذ وشبابيك تُقدم فيها صيغة المرابحة في أغلب المصارف الليبية التجارية، وكان أول إنشاء مصرف إسلامي بين 2013و 2017م، كذلك عدم كفاية إعداد وتدريب العنصر البشري على إدارة المعاملات المالية الإسلامية، وفق الضوابط والأحكام الشرعية، وقلة الوسائل التوعوية اللازمة للتعريف بالنظام المالي الإسلامي.

أظهرت نتائج أبحاث ودراسات عديدة أنه لا يوجد فرق بين مجتمعات الدول المتقدمة وغير المتقدمة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الرقمية، بل هناك إجماع عالمي يسمى بعملاء التطور الحديث أو عملاء الرقمنة الإلكترونية الحديثة.

وتأخر الصيرفة الإسلامية عن تبني إستراتيجيات حديثة لتحول رقمي إلكتروني حديث، ليس في صالحها، وإذا طُبقت فكرة تبني الرقمنة الإلكترونية الحديثة، تخطو المصارف الإسلامية خطوة تكاد تكون الموازية للمصارف التقليدية التي تبنت فكرة الرقمنة لتُلغي بذلك النظام التقليدي مع مخاوف الأمان ومواجهة الأزمات، والذي ثبت صمود المصارف الإسلامية أمام الأزمة المالية العالمية لخلو نظامها من التعامل بالفائدة (الربا).

وبالنسبة للعديد من المصارف الإسلامية يعتبر هذا الأمر بداية الإنطلاق إلى حدٍ ما " ثورة منظمة بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ".

وبما أن العالم يشهد تحولاً وتطوراً متسارعاً في الأنظمة المصرفية بتحولها إلى ما يُعرف بالمصارف الرقمية، التي تسعى إلى إيصال خدماتها المصرفية الرقمية عبر الشبكة العالمية الإنترنت، وبما يعرف بالمنصات الرقمية، والتي تقدم خدمات مصرفية فورية، من خلال قنوات رقمية، وهذه المنصات الرقمية لا تعتمد على المصارف القائمة وفروعها في التعامل مع العملاء وتلبية احتياجاتهم في جملة الخدمات التي تقدمها، من فتح حساب، الدعاية والإعلان لإستقطاب عملاء جدد، وكذلك إتمام عمليات الدفع والشراء، وتحويل الأموال والمعاملات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة.

وأخيراً، ليس لدى المصارف الإسلامية أي خيار سوى تبني الجيل التالي من التقنيات وتحول الطريقة التي يتم التعامل بها في المعاملات المالية لجذب عملاء ذوو إمكانات وخبرة وكفاءة عالية في مجال التكنولوجيا الحديثة، كذلك إستخدام الرقمنة الإلكترونية الحديثة في تقديم المنتجات المالية الإسلامية، لإنشاء أفضل بصمة رقمية، مع أوان إنطلاق النظام المصرفي الإسلامي للعالم.

2- كفاءة وفاعلية التعامل بالرقمنة الإلكنرونية الحديثة في المعاملات المالية الإسلامية.

التكنولوجيا المتاحة لها أثر كبير في إنتشار الخدمات المالية عامة، والمصرفية خاصة، لرخصها وبساطتها وتوافقها وخاصية السرعة وأمن المعلومة، فهي الوقت والمكان، للوصول إلى معظم المجتمعات بأماكنهم القريبة والبعيدة، وتمتلك ليبيا ميزة الإنتشار الشمولي لتكنولوجيا الإتصالات والتواصل الإجتماعي، والتي عن طريقها يتم تقديم مختلف الخدمات للغالبية الكبرى من الجمهور، تكاد تصل إلى التغطية الكاملة للجمهور بنسبة تصل إلى 99.95% تقريباً، وهذا يضعها من الدول التي من الممكن أن تبدأ بنظام قوي وحقيقي للصيرفة الإسلامية، مع عملاء متطورين وواعين، ولهم القدرة على التعامل مع المعاملات المالية الإسلامية وفهم ما يقدم لهم من منتجات مالية إسلامية، لأنهم مسبقاً تمت توعيتهم لها ببرنامج تعريفي محكم ودقيق عن طريق هواتفهم المحمولة وشبكات التواصل الإجتماعي.

إذاً على الصيرفة الإسلامية في ليبيا، البدء في وضع إستراتيجيات، أساسها أحكام وقواعد ضابطة شرعية لمعاملاتها المالية، هدفها التقدم نحو مستقبل رقمي إلكتروني حديث في إجراءاتها وتطوير وتحديث الأدوات ومصادر البيانات القديمة والحديثة، وربطها مع العمليات المتصلة بمركز إتخاذ القرارات، ومهارات مدركة لضوابط تقديم الخدمات والمنتجات، وبذلك يتم وضع تصور واضح لمستقبل الصيرفة المالية الإسلامية في ليبيا، وفق قواعد وأحكام الشريعة.

لا تمكن الرقمنة الإلكترونية الحديثة فقط المصارف من توفير خدمات متكاملة لعملائها والإحتفاظ بهم، ولكنها تساهم في تخفيض التكاليف والجهد والوقت، ما تم ذكره سابقاً، وبالتالي الرفع من مستوى النمو الإقتصادي، والراحة والوعي المجتمعي، والتواصل مع العملاء، وبناء علاقات مع عملاء جدد مدعومة بالرقمنة الإلكترونية.

وإحداث التغيير أمر حتمي لضمان القدرة والملائمة وكفاءة وفاعلية المعاملات المالية الإسلامية بالعمل بالرقمنة الإلكترونية الحديثة في نظام الصيرفة الإسلامية.

3- الأثر الإيجابي من تقديم المنتجات المالية الإسلامية بالرقمنة الإلكترونية الحديثة لنظام الصيرفة الإسلامي.

إيجابية التعامل بالرقمنة الإلكترونية الحديثة تضع المصارف الإسلامية في مصافِ المؤسسات المالية العالمية الكبرى، والمرونة العالية التي يعمل بها النظام المصرفي الإسلامي من خلال منتجاته المالية، يحقق له الميزة التنافسية في مجال المعاملات والخدمات المصرفية التي يقدمها، وبوجود البيئة الشرعية والقانونية والرقابية، تكون هناك قدرة على تطوير المنتجات المالية الإسلامية، ومواكبة

النمو والتطور بالرقمنة الإلكترونية الحديثة، في الوقت الذي تتسابق فيه المصارف حول العالم لتوفير خدمات إلكترونية ورقمية لعملائها، وفي ظل هذه البيئات، فإنه علينا الاستثمار في الوقت والجهد، لتسهيل وصول الخدمات المصرفية والمنتجات المالية للعملاء بكفاءة عالية في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم.

وقد يرافق هذا التحول الكثير من التحديات في حال تقديم المعاملات والمنتجات المالية بالرقمنة الإلكترونية الحديثة أهمها العنصر البشري، الأول في كيفية إعداده وتدريبه بالعمل في مجال الرقمنة وفق القواعد والأحكام الشرعية، والثاني في المعضلة التي يتناقلها الكثيرون في الدول التي تبنت فكر الرقمنة الإلكترونية من رؤوساء ومالكي المؤسسات المالية والحكومية بالأنظمة التقليدية والموظفين والعاملين بها، وهي: " أن التحول إلى نظام الرقمنة الإلكترونية وما يحمله من تطور يعني الإستغناء عن الكفاءات والخبرات والأيدي العاملة بالأخص في النظام المصرفي التقليدي "، وهذا ما ينافيهِ النظام المصرفي الإسلامي الذي له إمكانية حل لهذه المشكلة من خلال مرونة منتجاته المالية، وجميع المنتجات المالية الإسلامية لها حلول للموظفين والعملاء، ولماذا يُبعد النظام المصرفي الإسلامي هذه الخبرات والقدرات، وهو بحاجة إليها ككفاءات في الاستثمارات؟!.

وذلك بإعادة الهيكلة الإدارية والوظيفية للذين تم الإستغناء عنهم، والإستفادة من مهاراتهم بإعتبارهم أصبحت لديهم الخبرة والكفاءة في مجال المعاملات المالية المصرفية، والقدرة العالية على إدارة المنصات الرقمية، كذلك القدرة على الاستثمار، والدخول كشريك في المؤسسة المالية الإسلامية التي يعمل بها كالمشاركة والمضاربة مثلاً، وخلق خدمة في المنتجات المالية.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

أولاً:ـ النتائج:

1- تطبيق القواعد والإجراءات الصحيحة للمعاملات المالية الإسلامية، بما يتوافق مع الأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية، إلا أن بعض الدول العربية والإسلامية متأثرة بنظام المصارف التقليدية المتبع والمعمول به في جميعها.

2- التغطية التكنولوجية الكبيرة في مجال الإتصالات وشبكة الإنترنت، والتي تمتاز بها الدولة الليبية لغالبية مناطقها ومدنها الأساسية شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً يجعلها مؤهلة للبدء بنظام مصرفي إسلامي قوي مدعوماً برقمنة إلكترونية متطورة.

3- المرونة العالية لمنتجات النظام المصرفي الإسلامي يجعل له القدرة العالمية على إحتواء عملاء مسلمين وغير مسلمين، وجذب قدرات وكفاءات للعمل في ظله.

ثانياً:ـ التوصيات:

1- عند فتح النوافذ والشبابيك الإسلامية، لابد من أن تتبع هيئة رقابة شرعية مستقلة عن النظام المصرفي التقليدي الذي فُتحت به، لإبراز كفاءة المعاملات المالية الإسلامية بالرقمنة الحديثة، ولضمان النجاح والإستمرارية.

2- الأخذ في الإعتبار أن إنشاء المصارف الإسلامية الليبية وفروعها، لابد أن يكون في المكان المناسب، لضمان قدرة عمل المنتجات المالية الإسلامية التي يتم تقديمها، بطريقة صحيحة وحقيقية.

المراجع:

- إتحاد المصارف العربية. (2018). التكنولوجيا المالية وأثرها على المصارف في المنطقة العربية . بيروت: الناشر إتحاد المصارف العربية.
- المغربي، عبدالحميد عبدالفتاح. (2004). الإدراة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. المملكة العربية السعودية: الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية. الطبعة الأولى.
- ناصر، سليمان. (2005). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية. رسالة دكتوراة. جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ص346.
- بن عيشونة، رفيق وصدقاوي، صورية.(2021). التكنولوجيا المالية الإسلامية الفرص والتحديات. مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد(11). العدد(4). ص119ـ136.
- بومود، مطرف، وشافية. (2020). إبتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية. مجلة رؤى الإقتصادية العربية. المجلد (10). العدد (1). ص 333ـ348.
- بياس، منيرة وفالي، نبيلة. (2021). الصناعة الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية: دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي. International Review of Entrepreneurial Finance. المجلد(3). العدد(1).
- إسماعيل، طارق. (2021). إبتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية. نادي الإقتصاد الإسلامي، IEC .

- جاية، محمد ياسين. (20 يونيو 2020). أثر التكنولوجيا والبلوك تشن. المؤتمر الدولي: الرقمنة والمالية الإسلامية. المركز الأكاديمي للمؤتمرات والنشر العلمي. ماليزيا.
- مفتاح، صالح ومعارفي، فريدة.(6.5 ماي2009). أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية. الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي. الجزائر. الملتقى الدولي الثاني.
- Assunta Di Vaio, and others. (2023). Digitalization and artificial knowledge for accountability in SCM: a systematic literature review. Journal of Enterprise Information Management, Issn:174- 0398.
- Mohammad Abdul Matin Chowdhury Razali Haron,(2021). The efficiency of Islamic Bannks in the southeast Asia. Iournal Future Business.(16).
- Suleman Aziz Lodhi and Rukhsana Kalim. (Winter 2005). Strategic Directions For Developing an Islamic Bankig System . The Pakistan Development Review. 44:4 Part II .PP. 1003- 1020.